الجمهورية العربية المتحدة

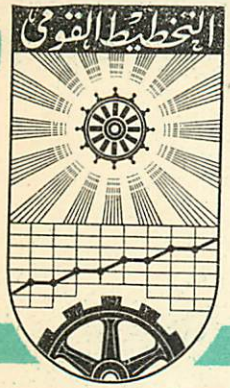

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٥٨٠

اقتصاديات الاشتراكية

الجزء الثانى

دكتور خليل حسن خليل

يونيو ١٩٦٥

القاهرة

المحتويات

يتضمن هذا القسم الموضوعات الآتية

١ ـ تحديد الاثمان فى الاقتصاديات الأشتراكية

٢ ـ الاجور والحوافز

٣ ـ الربح

٤ ـ الرقابة على المشروعات والمنظمات العامة

تحديد الاثمان فى الاقتصاديات الاشتراكيـــــة

عرضنا فى القسم الاول من هذه الدراسة للجانب النظرى فى مشكلة التسعير والحســـاب الاقتصادى فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، ولفكرة الثمن بين نظامى السوق والتخطيط ، وقد كان لا بد أن نضع هذا الاساس النظرى الذى يعتبر دعامة التحليل للمشكلات التطبيقية الـــتى سنتناولها فى هذه الدراســة .

وأول مشكلة وثيقة الصلة بالجدل السابق ، هى مشكلة الاثمان او الاسعار وكيف تحدد فـى الاقتصاديات الاشتراكية ، وما هى المبادىء التى تحكمها ، وما هى نظم الاثمان الموجودة فعلا فى الدول الاشتراكية ، وما هى المهام التى تؤديها الاثمان فى تلك الاقتصاديات ، وسوف نعـــرض لهذه الموضوع تباعا .

والمفروض ان أية دراسة لسياسة الاثمان لا بد ان تشمل علاقة الثمن بقيمة الشىء ، والمعـروف كذلك ان الفلسفة التى تحكم الاقتصاديات الاشتراكية هى نظرية العمل فى القيمة (١) ، وكـــان

---

(١) اخذت المناقشة حول نظرية العمل فى القيمة طابعا " ايديولوجيا " فالرغبة الجامحة فى الدفاع عنها جعلت مؤيديها يمعنون فى اثبات فضائل اكثر مما تحتمله ، فأنكروا مثلا ان القدرات الطبيعيـــة لها تأثير على الاسعار ، او يتنزلون بالقيمة الى مجرد لفظ ، فيعرفونها بانها ناتج لوقت العمل .وقد اصطنع خصومها الوانا من سوء الفهم ، وركزوا على اخطاء تافهة الامر الذى اثار غبارا كثيفا حول مسائل سطحية ، ولم يبرز الجوهر الاصيل للنظرية الى الضوء .

ان هناك وجهان لنظرية القيمة ، ويعتبران منفصلين من حيث المبدأ : ويختص اولهما بنسبة الارباح الى الاجور – وهو معدل الاستغلال – فى الاقتصاد ككل ، ويختص الثانى بالاثمان النسبية لسلع معينة ويقرر بعض الاقتصاديين ان الوجه الثانى لنظرية القيمة يتناول الاثمان العادية فى الزمن الطويل ، وهى تنطبق على اقتصاد متنافس توجد فيه حركة تنقل لرأس المال بين كل الاستخدامات بحيث يوجد معدل ربح موحد فى النظام وحركة تحرك للعمل من كل المهارات بين جميع انـــواع التوظيف ، بحيث يوجد معدل اجر موحد لكل فئة من العمل . فاذا ما تركت جانبا وجود عـــرض محدود فى عوامل الانتاج المتخصصة ،فان الثمن العادى لاية سلعة يتمثل فى نفقة اجور العمـــل المطلوب لانتاج كمية معينة منها ، ولتعويض السلع التى استهلكت فى انتاجها يضاف الى ذلك هامش كاف لتقديم الربح لرأس المال الذى وضع فى انتاجها حسب المعدل السائد . وهذه هى نظريـــة ماركس فى " اثمان الانتاج " وهى ليست خاطئة حسب فروضها ، وتعتبر فى الحقيقة نظرية لكل فـرد فى الاثمان . وهذه النظرية يمكن ان تسمى بحق " نظرية العمل فى القيمة " كما تقول " جون روبنصن " ان ثمن السلعة مقاسا بوقت العمل (الذى يقاس بوحدة نموذجية معياريـــة " =

المفروض ان نفصل من هذه الموضوعات الشائعة لولا ان هذه الدراسة لا تتسع لذلك ، ولذلك سوف نكتفى بملاحظات عامة عن مشكلات الاسعار او الاثمان فى الاقتصاديات الاشتراكية .

١ ـ مبادئ سياسة الثمن :

تقوم سياسة التثمين او التسعير فى الاقتصاديات الاشتراكية على مبادئ عدة نعرض منها مبدأين اساسيين :

أ ـ ضرورة موازنة الطلب النقدى على السلع والخدمات المختلفة مع عرض تلك السلع والخدمات . وهذا المبدأ يعتبر من المبادئ الاساسية التى تحدد سياسة الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى . ذلك أن له نتائج هامة : فهو يضع العلاقات الضرورية بين اثمان السلع الاستهلاكية وبين مستوى الاجور ، وكذلك بين اسعار السلع الاستثمارية او الانتاجية ، وبالغ الاستثمار التى تكون اساسا من الربح الكلى للمشروع الاشتراكى . وقد سبق أن اوضحنا ان هذه العلاقات ذات اهمية بالغة فى الاقتصاد المخطط ، وأن الثمن الذى تحدده قوى العرض والطلب الطليقة لا يستطيع ان يعطينا تحديدا واضحا لهذه العلاقات . وعلى ذلك فالثمن يعتبر أداة مفيدة فى يد المخطط المركزى لتحديد هذه العلاقات .

ب ـ ضرورة تغطية نفقات الانتاج بالاثمان . وهذا المبدأ يعتبر شرطا لاستقلال

= وتقوم الاختلافات فى المهارة بمعدلات الاجر) ليس نفس الشئ بالنسبة لنفقة العمل ، ذلك لان الثمن يشمل هامش ربح ، وكذلك فان الاسعار النسبية لا تكون متمشية تمشيا نسبيا تاما مع نفقات العمل النسبية ، ذلك لان الربح بالنسبة لكل وحدة من العمل يختلف حسب رأس المال بالنسبة لكل وحدة بين العمل . على أنه يمكن القول بصفة عامة أن العنصر الرئيسى الذى يحدد الاختلافات فى الاثمان (كالاختلاف فى الثمن بين سيارة ودسته دبابيس مثلا) هو الاختلاف فى نفقة العمل (بما فى ذلك نفقة العمل اللازم لانتاج المعدات الرأسمالية المطلوبة لالوان الانتاج المختلفة) يضاف الى ذلك ان حركات الاثمان النسبية تتأثر بدرجة كبيرة خلال الوقت بالتغيرات فى نفقات العمل النسبية . فمثلا فى خلال الفترة التى يكون فيها الناتج بالنسبة لساعة عمل متزايد بدرجة سريعة فى المصنوعات ، ولكنه يزداد ببطء أولا يزداد بالمرة فى الزراعة : مثلا فان المواد الغذائية تأخذ اسعارها فى الارتفاع بالنسبة للسلع الاستهلاكية الاخرى . وهذا النوع من التأثيرات يعتبر اكبر اهمية من التغيرات فى هوامش الربح وفى تحديد التغيرات فى الاسعار النسبية ، فاذا تخلينا عن الادعاء بالدقة التامة فان نظرية العمل فى القيمة تعتبر صحيحة الى حد كبير وبالغة الاهمية . انظر :

المنتجين ، ولكل حساب اقتصادى لقياس كفاية الانتاج والاستثمار .

وعلى اية حال فسياسة الاسعار التى تبنى على هذين المبدأين تعتبر واسعة بدرجة كافية تسمح بانشاء علاقات مختلفة بين اثمان السلع المختلفة ، وبصفة خاصة بين اسعار السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية .

٢ - نظم الاثمان الموجودة عملا فى الاقتصاديات الاشتراكية :

لقد وجد فى الاتحاد السوفيتى فى الخطتين الاولى والثانية نظام للاثمان اطلق عليه نظام الثمن "ذو المستويين" . وكان يتضمن اسعارا عالية للسلع الاستهلاكية ، واسعارا منخفضة للسلع الانتاجية . وقد وضعت ارباح المشروعات الاشتراكية فى الصناعات الانتاجية اما مشروعات السلع الاستهلاكية فكانت لا تغطى نفقاتها الا بصعوبة ، وكان كثيرا منها يحقق خسارة فى عملياته .

وقد ادت سياسة التصنيع الثقيل الى زيادة اسعار السلع الاستهلاكية ، وتسبب ذلك فى زيادة الاجور الاسمية وارتفاع نفقات الانتاج فى كل الصناعات . وقد ترتب على ذلك . وعلى استمرار اسعار السلع الانتاجية ثابتة أن اصبح انتاجها غير مربح فرفعت اسعارها لمجرد تغطية الخسارة .

ولقد اتبعت معظم الدول الاشتراكية هذا النظام فى مرحلة تصنيعها وكان لهذا النظام مزاياه فحساب اثمان السلع الانتاجية يعتبر بسيطا للغاية ، لان هذه الاسعار تشمل فقط النفقات المتوسطة للانتاج والمعدل المتوسط للربح محسوبة كنسبة مئوية من نفقات الانتاج . على اساس متساو بالنسبة لجميع المنتجات .

ويعتبر حساب اسعار السلع الاستهلاكية اكثر تعقيدا ، فمستوى هذه الاسعار يجب ان يعدل بالنسبة للاجور ، وعلاقاتها الداخلية فيما بينها ، يجب ان تعكس علاقات العرض والطلب بالنسبة للسلع المختلفة ، وفى هذا المجال فان ملاحظة السوق تعطى مؤشرا مباشرا للتصحيح الضرورى للاسعار .

وهناك ميزة اخرى لهذا النظام ، هى تركيز الارباح الكلية جميعها تقريبا فى عدة فروع قليلة من الصناعة . وهذا يجعل تجميع ايرادات الميزانية امرا سهلا .

على انه كانت هناك مساوئ لهذا النظام من الناحية النظرية ، نجده يؤدى الى تقسيم النظام النقدى الى قسمين يكون للوحدة النقدية فى كل منهما قوة شرائية متوسطة

الذى يجعل من الصعب مقارنة الارقام والمؤشرات الاقتصادية . ويثير هذا الوضع بصفة خاصة مصاعب كبيرة فى التخطيط الاقتصادى وفى حساب الكفاية الاقتصادية للمشروعات المختلفة . وتثور فى العمل مشكلات عدة ، لان بعض المنتجات تستعمل احيانا للاستهلاك وللانتاج فى نفس الوقت فهى طبقا لهذا النظام يجب ان تباع بثمنين مختلفين لكل غرض .

ولقد كان نظام الثمن ذى المستويين متوافقا مع النظام الشديد المركزية للتخطيط والادارة الذى كان سائدا فى تلك الاقتصاديات ، والذى كانت فيه جميع السلع الانتاجية تقريبا مخصصة تخصيصا مباشرا من حيث استخداماتها ، وكانت جميع الاهداف الانتاجية موضوعة بواسطة التوجيهات المركزية ، ولم يكن الحساب الاقتصادى يلعب دورا ذا اهمية .

وقد يكون من المفيد ان نعرض هنا فى محاولة لكل من نوعى الثمن ، الذى اطلق عليهما فى الكتابات الاقتصادية ثمن الجملة ، وثمن التجزئة .

أ — ثمن الجملة :

ثمن الجملة هو الثمن الذى يسود فى العلاقات بين المشروعات المختلفة ، وبصفة خاصة بين مشروعات الدولة . ومن حيث المبدأ يجب ان يقترب هذا الثمن كثيرا من القيمة مقدرة بالنقود وبهذا يمكن للحساب الاقتصادى الذى يجرى على اساس من الاثمان ان يأخذ النفقة الاجتماعية الحقيقية للمنتجات المختلفة فى الاعتبار . وبعبارة اخرى ، يدخل فى اعتباره نفقات تلك المنتجات معبرا عنها بالعمل الاجتماعى الضرورى .

وعندما نقول ان ثمن الجملة يمثل اساسا ما يساوى القيمة نقدا ، فان هذا يعنى ان الثمن يعتبر اعلى بصفة عامة من النفقة . والفرق بين النفقة وثمن الجملة يستخدم لتمويل التكوين الرأسمالى اذا ما اخذنا هذا الاصطلاح بمعناه الواسع ، اى عندما يغطى الاستثمار فى المعدات او المخزون والنفقات المختلفة المطلوبة لتدعيم النظام الاجتماعى للانتاج وتوسيعه .

وتعتبر الاشكال التى يمكن ان يتخذها الفرق بين النفقة وثمن الجملة فى كل مشروع متنوعة الى حد كبير طبقا للمقادير النهائية التى تريد الخطة ان تحققها فى التكوين الرأسمالى ، وفى

الارباح ، والفائدة المدفوعة للبنوك والايجارات والريع . ومن المعروف ان الخطة هى التى تحدد توظيف الموارد المعدة للتكوين الرأسمالى طبقا للاهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويحدد ثمن الجملة لمدة طويلة نسبيا بينما نجد ان القيمة تتطور بصفة مستمرة فى اقتصاد يتعرض للتغير والشمول ، ويعتبر هذا احد المسببات الهامة للثغرة بين القيم والاسعار ، فقيمة كل سلعة تميل الى ان تقل نسبيا عند مقارنتها بثمنها كلما تقدمت انتاجية العمل . ويعتبر هذا مصدرا لتكوين اضافى لرأس المال ، وهو مورد لا يمكن الاحتفاظ به الى مالا نهاية ، ذلك لان الحساب الاقتصادى سوف يضطرب بدرجة كبيرة لبقاء هذه الثغرة .

الدور الاقتصادى لاسعار الجملة :

ان اهمية تحديد اسعار الجملة على اساس القيم تتمثل اساسا فى ان هذه الطريقة تجعل من الممكن القيام باختيارات اقتصادية رشيدة فى مجال التنظيم الجارى للانتاج ، ذلك لاننا نضمن بهذا ان القرارات التى تبقى الانفاق المخصص للحصول على المنتجات المطلوبة فى نوع معين من الانتاج منخفضا بقدر الامكان ، سوف تتمشى مع تخفيض مقدار العمل المنفق لانتاج هذه السلع الى الحد الادنى ، وعلى العكس فالى المدى الذى تبتعد فيه اسعار معينة عن القيم بدرجة كبيرة ، فان هناك خطرا بان تجرى الاختيارات على اساس خفض الانفاق النقدى الذى لا يتسق مع تخفيض المستخدم من العمل الى الحد الادنى .

ومن الواضح ان اهمية الحاجة الى وسائل مختلفة للانتاج تختلف طبقا للتجميع الفنى المستخدم بالنسبة لها ، والى المدى الذى تكون فيه هذه التجميعات الفنية قد اسست على مستويات معينة للاسعار ، فان هيكل انتاج وسائل الانتاج — وهو هيكل كان نتيجة لقيام خطط اقتصادية عملت على اساس الحاجات — يعتمد جزئيا على المستويات المختلفة لاثمان الجملة . (١)

(١) يمكن لثمن الجملة ان يتكون من المفردات التالية : ١ — نفقات مخططة ، وتتكون من نفقات جارية للعمليات والتغيرات فى هذه النفقات قد تسبب ربحا او خسارة غير مخططين . ٢ — ضريبة رقم اعمال ٣ — الارباح المخططة — وبدلا منها يمكن ان يكون هناك اعانات مخططة . والثمن الذى ينتج عن ذلك يسمى احيانا " ثمن الجملة للصناعة " وهذا يختلف عن ثمن الجملة للمشروع . وهذا الاخير يشمل النفقات المخططة والارباح المخططة — ولكنه لا يشمل ضريبة رقم اعمال .

ولهذا فوجود علاقة معينة بين ثمن كيلوجرام من الفحم وثمن كيلووات من الكهرباء سوف ينتج عنها حاجات مجددة كميا تتمشى مع اغراض الانتاج من الفحم من ناحية والقوى الكهربائية من ناحية اخرى ، وذلك اذا عملت الحسابات الاقتصادية على اساس الاسعار . وسوف تنتج علاقة مختلفة من الاثمان ابعادا مختلفة نسبيا فيما يتعلق بالحاجة لهذه المنتجات . وينتج عن ذلك انه الى المدى الذى يعتمد فيه تجميع فنى معين على حساب اقتصادى تؤسس فيه الاسعار على القيم ، فأن تخطيط ثمن الجملة يمثل جزءا هاما من التخطيط الاقتصادى العام . (١)

ب - ثمن التجزئة :

ثمن التجزئة هو الثمن الذى يتقاضى عند ما تباع السلعة الى المستهلك سواء أكان فردا ام مجموعة .

ويرى بعض الاقتصاديين (٢) انه من المفيد بصفة عامة ان يحدد ثمن التجزئة لسلعة ما بما يساوى قيمتها نقدا ، فهذه مسألة تعتبر اساسية لاى حساب اقتصادى رشيد . وكذلك فانه على اساس الطلب على المنتجات المباعة بقيمتها يمكن عملا تقدير الكمية النسبية لاحتياجات المستهلك وهذه هى اهمية هذا المبدأ الخاص بتحديد اسعار التجزئة .

وتطبيق هذا المبدأ يعنى انه يجب على مشروعات التوزيع ان تبيع المنتجات المسئولة عن بيعها بالاثمان التى اشترتها بها (الى المدى الذى تتمشى هذه الاثمان مع القيم) ، مضافا الى ذلك ما يساوى العمل الاجتماعى الضرورى المنفق فى عملية توزيع هذه المنتجات . ومن الواضح ان مهمة السلطات الاقتصادية المركزية هى تحديد كمية هذا العمل المنفق .

وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الاستثناءات لهذا المبدأ العام ، عندما يكون هناك اختلال بالنسبة الى سلعة معينة من سلع الاستهلاك بين ما حجم ما انتج منها وبين الطلب الذى ظهر عندما كانت تباع بقيمتها ، فان مشكلة تغيير ثمنها تثور . وهذا التغيير فى الثمن سوف يجرى عن طريق زيادة السعر فوق القيمة اذا كان الانتاج غير كاف ، وعن طريق انخفاضه الى ما

---

١) انظر بتلهايم الذى اشار الى عدة ملاحظات فى هذا الموضوع .

٢) بتلهايم المرجع السابق ذكره .

دون القيمة اذا كان الانتاج زائدا . (١)

الدور الاقتصادى لسعر التجزئة :

تختلف مشكلة تحديد اثمان الجملة ، ومن خصائص ثمن التجزئة كما سبق القول انه يجب ان يكون عنصرا فى الحساب الاقتصادى العام من ناحية (وفى هذا يجب ان يعبر بدقة بقدر الامكان عن قيم السلع المختلفة) وأنه يمكن أحيانا ان يعاونه فى اعطاء توجيه للحساب الاقتصادى للمستهلك الفردى او الجماعى بحيث يتوائم مع ارادة السلطات السياسية والاقتصادية المركزية ، وفى هذه الحالة يجب ان يقف عند حد يختلف كثيرا او قليلا عن ذلك الذى يتوائم مع قيمة السلع .

والدور الثانى لسعر التجزئة يرتبط " بحرية الاستهلاك " اى انه فى حالة عدم وجود اختلال اقتصادى او نقدى يجعل من المهم تطبيق قواعد تحكمه للاستهلاك فان المستهلكين الفرديين او الجماعيين لا يكونون مقيدين فى الاختيارات التى يقومون بها بين السلع الاستهلاكية المختلفة باية قواعد للتوزيع او بالبطاقات " ولكنهم يقومون بتلك الاختيارات على اساس من النقود التى توجد تحت تصرفهم ، وعلى اساس من تفضيلاتهم ، وكذلك على ضوء مستويات اثمان المنتجات التى يختارون من بينها ما يريدون .

ان حرية الاستهلاك هذه هى التى تجعل من الضرورى فى الزمن الطويل ان تحدد اسعار التجزئة لسلع معينة بحيث تختلف كثيرا او قليلا عن قيمتها ، بحيث يمكن للطلب الكلى على هذه السلع ان يتوائم مع الانتاج المتاح منها .

والموقف يعتبر مختلفا تماما فيما يتعلق باثمان الجملة ، التى تحدد اساسا بين مشروعات الدولة . ففى هذه الحالة لا توجد هنا " حرية استهلاك " بالمعنى الدقيق ، ذلك ان طبيعة انتاج المشروعات المختلفة ومداه ، وكذلك طبيعة مشترياتها ومداها توضع بواسطة الخطة الاقتصادية ويجب الا تتدخل التقلبات فى الاثمان لتعديل انتاج هذه المشروعات او تعديل

(١) هناك حالات خاصة تتطلب تغيرات فى الاسعار واختلافها عن القيمة كما فى حالة السلع القابلة للتلف والاختلال المعمر فى بعض السلع والذى نجم عن خطأ اولى فى تقدير جهاز التخطيط ، او خطأ فى التقدير الجماعى . انظر بتلهايم : المرجع السابق .

مشترياتها وبيوعها .

٣- الاثمان فى مرحلة التخفيف من مركزية التخطيط والادارة :

تدور فى الاقتصاديات الاشتراكية هذه الايام مناقشات حامية ، واتجاهات جديدة للتخفيف من وطأة التخطيط المركزى ، والاخذ بقدر اكبر من اللامركزية فى التخطيط والادارة ، وقد تطلب هذا الاتجاه فيما تطلب اصلاحات فى نظام الثمن . وقد ترتب على هذه الاصلاحات رفع اسعار السلع الانتاجية فى معظم الدول الاشتراكية ، وعلى ذلك ليس هناك فى الوقت الحاضر فرق كبير فى الارباح بين الفروع الصناعية المختلفة . على ان مجرد ما زيادة الارباح عند تحديد اثمان السلع الانتاجية ، والاقتراب من المساواة فى المكاسب الكلية بين نوعى الصناعة ، اى الانتاجية والاستهلاكية ، لا يعنى ان نظام الثمن فى الاقتصاديات الاشتراكية اصبح كاملا او معقولا تماما .

وفى نظام لا مركزية من التخطيط والادارة ، حينما يكون اختيار الاهداف الانتاجية وفنون الانتاج والمواد الاولية ... الخ ، سوف يقوم به المنتجون المستقلون على اساس حساب اقتصادى سليم ، فان ضرورة وجود ثمن معقول يعتبر امرا واضحا ، وذلك لكى يكون اختيار المديرين متمشيا مع الحاجات والتفضلات العامة .

على ان الثمن المعقول ليس من السهل الوصول اليه ، فلا زالت المناقشة دائرة منذ عشر سنوات فى الدول الاشتراكية ، وما زالت طريقة التجربة والخطأ هى المتبعة . وهذا يعنى ان اى نوع من الثمن سواء كان للسلع الانتاجية او الاستهلاكية يجب ان يثبت عملا تمشيه مع ظروف السوق وتعتبر ردود الفعل التى تحدث لدى المنتجين والمستهلكين بالنسبة لمستوى السعر ، وحركات المخزون ، مقاييس للتوائم مع هذه الظروف . وتعتبر ملاحظة السوق ورد فعله بالنسبة للاسعار وتصحيح هذه الاخيرة طبقا لذلك يعتبر ضروريا لاى نظام ثمن بغض النظر عن المبادىء التى تحكم هذا النظام . ومن الطبيعى ان كفاية هذه الطريقة تتطلب معلومات كافية عن حركات السوق وتتطلب كذلك قدرا كبيرا من المرونة .

السعر الاساسي :

لقد اعترفت المناقشات النظرية باهمية السياسة السعرية المرنة ، وموائمة الاسعار لظروف السوق المتغيرة . وهذه السياسة السعرية المرنة التي توائم الاسعار مع الحاجات العملية ، يجب على اية حال ، ان تضع " سعرا اساسيا " ابتدائيا لكل سلعة . ويمكن بطبيعة الحال عمل انحرافات عن هذا السعر الاساسي حسب مقتضيات الحاجة والنقطة الاساسية في المناقشة ، هي كيفية وضع هذه الاثمان الاساسية " النظرية .

ومن المعترف به ان ثمن اية سلعة يجب ان يشمل نفقة انتاجها ومعدل ربح ، ولكن ليس هناك اتفاق عام على مبادئ تقدير نفقات الانتاج او معدل الربح .

أ - تقدير نفقات الانتاج :

اقترحت طريقتان لتقدير نفقات الانتاج : الاولى نفقة الانتاج المتوسطة المخططة ، والثانية النفقات الحدية ، وهذه الاخيرة تستخدم هنا بمعنى يخالف استخدام الاصطلاح في النظرية الاقتصادية .

وطبقا للوسيلة الاولى ، وهي نفقة الانتاج المتوسطة المخططة ، فان الثمن الاساسي لكل سلعة يجب ان يشتمل على النفقات المخططة للانتاج محسوبة كمتوسط لجميع نفقات الانتاج المخططة الفردية لهذه السلعة بواسطة جميع المنتجين . والنفقات الفردية لكل منتج يعمل في نفس السلعة ، تختلف احيانا اختلافا واضحا بالنسبة لمختلف المنتجين ، وهنا تثور مشكلة اي النفقات تؤخذ في الاعتبار حينما نحسب الكفاية الاقتصادية لاحلال بعض المواد محل اخرى . وحسب هذه الطريقة وهي طريقة النفقات المتوسطة للانتاج ، تعكس بطريقة ملائمة النفقة " الاجتماعية " للانتاج ومن ثم فأن السلعة المنتجة بنفقات متوسطة منخفضة يجب ان تحل محل السلع التي تنتج باسعار متوسطة عالية . ولهذا فان الاثمان يجب ان تؤسس على النفقات المتوسطة للانتاج ، وذلك اذا اريد لها ان تبين او تدل على التفضيلات الاجتماعية العامة لاحلال سلع محل اخرى ، ولتخصيص الاستثمار او توزيعه .

والوسيلة الثانية : فان أعلى نفقة للانتاج (ويطلق عليها الحدية) هي التي يجب ان تؤخذ في

الاعتبار عندما تحسب نتائج الاحلال . والسبب فى ذلك هو ان فرض احلال وحدة من سلعة محل وحدة من سلعة اخرى يزيد من ناتج الثانية ويخفض من ناتج الاولى . وانخفاض الناتج يجب ان يحدث من الناحية المنطقية ، فى المصنع الذى ينتج باعلى نفقة انتاج . ومن ناحية اخرى فان زيادة الناتج من السلعة البديلة (التى تحل محل السلعة الاولى) يمكن ان يتحقق فقط فى المصانع التى تنتج بأعلى نفقة فردية ، لانه يجب ان نفترض ان الطاقات الانتاجية المعطلة لا تدعم فى المصانع التى تنتج بنفقة انتاج رخيصة او منخفضة ولذلك فان نتيجة الاحلال يجب ان تقاس بمقارنة النفقات الحدية (التى تعنى اعلى نفقة متغيرة) للسلع التى تحل محل بعضها ، وليس بمقارنة نفقاتها المتوسطة . ولهذا فان الاثمان التى تدفع الاحلال طبقا للاختيارات الجماعية يجب ان تؤسس على النفقات الحدية لاعلى النفقات المتوسطة .

وقد وجد ان الطريقة الاولى ، وهى النفقة المتوسطة هى التى تلبى حاجات الاقتصاد المخطط من الناحية العملية . ولذلك نجد الاقتصاديين الاشتراكيين يرون ان النفقة المتوسطة اكثر ملاءمة للتسعير ، ولو انها تتطلب شيئا من التعديل لمستواها بغرض حساب كفاية الاستثمار فى مختلف فروع النشاط . (١)

ب - حساب معدل الربح :

ولقد نوقشت كذلك المشكلة الثانية الخاصة بالثمن الاساسى ، وهى طريقة حساب معدل الربح ، الذى يجب ان يضمن فى الثمن الاساسى للسلعة . ان مقدار المكاسب الكلية (٢) التى يجب ان يحصل عليها بواسطة بيع جميع انواع السلع فى الاقتصاد القومى خلال مدة معينة ، يحدد اساسا بواسطة مقدار الانفاق على الاستثمارات وعلى الاستهلاك الجماعى ، ولكن المبلغ العام قد يوزع على الفروع المختصة للصناعة وبين السلع المختلفة بوسائل متنوعة .

والتساؤل الاول الذى يثور ، هو ما اذا كانت معدلات الربح للسلع المختلفة يجب

---

١) وجد ان الطريقة الحدية تؤدى الى رفع الاسعار ، كما اسفرت عنه التجربة البولندية وبصفة خاصة فى المواد الاولى والتعدين .

٢)

ان تكون متساوية بالنسبة لكل منها ، او أن مستوياتها يجب ان تكون مختلفة .

وقد سبق ان اشرنا الى احد النظم المتعددة للمعدل المختلف للربح ، وهو نظام الثمن ذى المستويين " وما زال لهذا النظام مؤيدون . على ان الاتجاه السائد الان هو ان معدل الربح الذى يضمن الثمن الاساسى للسلع المختلفة ، يجب ان يكون متساويا . ذلك انه يفترض ان الاسعار الاساسية التى تتضمن معدلات متساوية من الربح فقط ، هى التى يمكن مقارنتها واستخدامها فى الحسابات الاقتصادية التى تستهدف تحديد المشروعات الاقتصادية المختلفة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار . وبطبيعة الحال ، فان الاسعار الجارية التى توضع على اساس ظروف السوق المختلفة من حيث العرض والطلب ، وتختلف عن الثمن الاساسى ، وتتضمن معدل ربح مختلف ، ولكن هذا يعتبر استثناء .

على أن القرار الخاص بوضع معدلات ربح متساوية فى الاثمان الاساسية لكل السلع لا يحل كل المشكلات المتضمنة هنا . فالمعدلات المتساوية من الارباح يمكن أن توضع طبقا لمبادئ مختلفة . وهناك ثلاث طرق مقترحة فى هذا المجال :

أ - وضع معدل الربح كنسبة من نفقة الاجور .

ب - وضع معدل الربح منسوبا فى النفقة الكلية للانتاج .

جـ - وضع معدل الربح كنسبة من القيمة الكلية لوسائل الانتاج المستخدمة فى فرع الصناعة المعين (ومعنى ذلك نسبتها فى الاصول الثابته والجارية) .

وهناك امكانية جمع كل هذه الطرق او بعضها . (١)

ونظرا للصعوبات التى تتضمنها الطرق الاخرى ، فانه من الناحية العملية ، يعتبر معدل الربح الذى يضمن فى السعر لكل سلعة يمكن حسابه فقط كنسبة من نفقة الانتاج ، او من

---

(١) العلاقة بين الدخل الكلى النقدى والانفاق الاستثمارى ما زالت تستخدم كاحد المؤشرات للكفاية الاقتصادية للاستثمار فى المشروعات .

بند واحد من بنود هذه النفقة .

وعلى اية حال ، فان الرأى فى الايام الاخيرة قد اتجه الى ان الثمن الاساسى يجب ان يعكس الاختلافات فى الاحتياجات لرأس المال اللازم لانتاج السلع المختلفة . ففى بولندا مثلا يقترحون فى الخطة الخمسية القادمة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وضع نظام اسعار اساسية تتضمن سعر الفائدة . على المبالغ الثابته والجارية المستخدمة فى المشروع ، بينما باقى الدخل الكلى يوزع كنسبة من المبلغ الكلى لنفقات الانتاج ، او من نفقات الاجور فى بعض فروع الصناعة .

على ان نسبة الربح الى نفقة الاجور اكثر مزايا من نسبته الى المبلغ الاجمالى للنفقات فالمشروعات والعمال المشتركون فى الربح الصافى يهمهم ان تكون العلاقة بين الفائدة على القروض والربح الذى يحققه المشروع مواتية لهم ، ذلك انه كلما انتجت القروض نتائج اقتصادية اكبر من فائدتها كلما كبر مقدار الربح الذى يرتبط اعلى قدر من العلاوات يدفع بالنسبة لكل رجل . ولما كانوا يهدفون لدفع هذه العلاقة الى حدها الاقصى ، فانهم يتجنبون مثلا انتاج السلع الرخيصة التى تستخدم فيها المواد الاولية الرخيصة ، لان هذه السلع يمكن ان تنتج ربحا على الوحدة النقدية للقرض أقل من السلع الغالية التى تستخدم فيها المواد الاولية الغالية ، ونصيب العمل البشرى فيها يبقى كما هو او يزيد قليلا . (١)

---

(١) وعندما يتطلب الامر التوفير فى وسائل الانتاج المادية ، وتشجيع الطرق الدقيقة فى الانتاج ، ويتطلب وحدات عمل اكبر بالنسبة لكل وحدة منتجة ، كما هو الحال فى بولندا فان نسبة الربح الى نفقة المواد يبدو مفيدا .